

الآثر التبادلي بين الاداء التشغيلي للمنشأة وعدد الاسهم المتداولة

دراسة لعينة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية

The reciprocal effect of the operating performance of the entity and the number of shares traded

Study of a sample of banking and non-banking institutions

الباحث حاتم علي رمضان
وزارة الداخلية

الباحث احمد غازي مهدي
وزارة الصحة

م. حسين وليد حسين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المستخلص

استهدف البحث التعرف على اثر الاداء التشغيلي في عدد الاسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية ، اذ ان قلة الوعي وانخفاض المعرفة باهمية الارتقاء بمستوى الاداء التشغيلي يشكل اهم التحديات التي تواجه المؤسسات في سبيل تعزيز عملياتها المختلفة واستثماراتها بالشكل الذي يساعدها على تعزيز حصتها السوقية وهذا بدوره ينعكس في تعزيز عدد الاسهم المتداولة الخاصة بها . وقد حاول الباحثين تحقيق جملة من الاهداف لمعالجة مشكلة البحث التي اكدت على وجود قصور واضح في الاهتمام باهم الاجراءات التي من شأنها تعزيز الاداء التشغيلي ومحاولة توظيف ذلك في تعزيز عدد الاسهم المتداولة للمؤسسات ، وقد تم اختيار عدد من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية العراقية كميدان لتطبيق اذ تم الحصول على بيانات الجانب التطبيقي للبحث من الدليل السنوي لسوق العراق للأوراق المالية ، وبعد معالجة وتحليل بيانات البحث بالاعتماد على عدد من الادوات الاحصائية تم التوصل الى عدد من النتائج التي اكدت على اهمية الدور الذي يمارسه الاداء التشغيلي في التأثير على عدد الاسهم المتداولة ، وعليه اوصى البحث باهمية الاطلاع على تجارب الدول المتقدم في المجالات ذات العلاقة بالاداء التشغيلي للوقوف على اهم سياساتها المعتمدة في الارتقاء بمستويات الاداء الخاصة به ومحاولة تشخيص وتعزيز دوره في عدد الاسهم المتداولة الخاصة بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : الاداء التشغيلي ، عدد الاسهم المتداولة ، الموجودات ، الارباح ، المصارف ، المؤسسات التجارية .

Abstract

The current research aimed to identify the impact of the operational performance in the number of shares traded for banking and non-banking institutions. The lack of awareness and low knowledge of the importance of upgrading the level of operational performance is the most important challenges facing institutions in order to enhance their various operations and investments in a manner that helps them to strengthen their market share. In boosting the number of shares traded. The researchers tried to achieve a wide range of objectives to address the problem of research, which confirmed the existence of a clear lack of interest in the most important measures that would enhance the operational performance and try to employ this in the promotion of the number of shares traded institutions, has been selected a number of Iraqi banking and non-banking institutions as a field of application has been Obtain the data of the applied side of the research from the annual directory of the Iraqi market for securities, and after processing and analysis of research data based on a number of statistical tools reached a number of results that emphasized the importance of the role played by the operational performance in the impact On the number of shares traded, and therefore recommended the importance of the study of the experiences of developed countries in areas related to the performance of the operational to identify the most important

policies adopted in raising the levels of performance of its own and try to diagnose and enhance its role in the number of shares traded by the institution.

Key words: Operating performance, Number of shares traded , assets, profits, banks, businesses.

المقدمة

تحاول معظم المنظمات مواكبة التطورات التي تحدث في متغيرات البيئة التي تعمل ضمنها في تنفيذ العديد من المهمات والوظائف الموكلة إليها ، وتخفيف اكبر قدر ممكن من الأخطاء وبالشكل الذي يساعدها على تعزيز الميزة التنافسية الخاصة بها وبالتالي تعزيز قدرتها على البقاء والاستمرار في العمل ، ومن هنا تبرز أهمية الاداء التشغيلي لكونه يساعد في الكشف عن مدى قدرة المنظمة على مواجهة المحددات البيئية ودرجة ملائمة الاجراءات الاستراتيجية لأهداف المنظمة ومواردها ، فهو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية والمادية والمعلوماتية. كما تعد عدد الاسهم المتداولة احد المؤشرات المهمة التي تعكس مدى كفاءة الادارة المالية في اتخاذ القرارات المناسبة، اذ لضمان تحقيق اسعار عالية في السوق او مقارنة الى الاسعار الاسمية المحددة من قبل المنظمة . ومن هنا جاءت الفكرة الرئيسة للبحث في محاولة التعرف على دور الاداء التشغيلي في تعزيز عدد الاسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية . يقسم البحث الى اربعة مباحث ، خصص المبحث الاول لعرض المنهجية العلمية للبحث فضلاً عن محاور الباحثين عرض ومناقشة بعض الجهود الفكرية السابقة التي تمكن من مراجعتها وبقدر تعلق الامر بالأهداف المتوخاة من البحث ، اما المبحث الثاني فهو للتعريف بمتغيرات البحث من الناحية النظرية ، وجاء المبحث الثالث ليوضح الجانب التطبيقي للبحث ، واخيراً خصص المبحث الرابع لعرض اهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث ، مع محاولة تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز المعرفة في المجال المبحوث .

المبحث الاول : المنهجية العلمية للبحث وبعض الدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث : خصصت هذه الفقرة لغرض تشخيص مشكلة البحث الرئيسة وأهميته وأهم الأهداف التي يسعى الى تحقيقها، مع محاولة توضيح طبيعة العلاقة والتأثير بين متغيراته الرئيسة من خلال النموذج الفرضي للبحث وبالتالي صياغة فرضيات البحث ، مع الإشارة الى اهم الادوات والمقاييس المعتمدة في جمع وتحليل البيانات مع توضيح بعض خصائص العينة المبحوثة :

اولاً-1 : مشكلة البحث

هناك العديد من المشكلات والصعوبات التي من الممكن ان تعيق عمل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وبالذات في المراحل الأولى من تكوينها ، يتقدمها الارتقاء بمستوى الاداء التشغيلي ، اذ ان هذا الامر يسهم وبشكل فعال في تحديد نجاح هذه المؤسسات وبشكل خاص الريادية منها وضمان بقاءها في العمل هذا من جانب ، ومن جانب آخر لكي تتمكن المصارف من النمو تحتاج الى الاحتفاظ بحصة سوقية قوية من حيث عدد الاسهم المتداولة بالمقارنة مع المنافسين لها مع الاخذ بالاعتبار متغيرات البيئة التي تعمل ضمنها الداخلية والخارجية ، وهنا تبرز مشكلة البحث في وجود قصور واضح في معرفة أهمية الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي وانعكاس ذلك في عدد الاسهم المتداولة المتداولة في سوق الاوراق المالية ، من هنا توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1. هل يوجد وعي كاف لدى الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية العراقية بأهمية الارتقاء بمستوى الاداء التشغيلي وأثرها في نجاحه وبقائه في العمل .
2. هل يوجد وعي كاف لدى المصرف المبحوث بأهمية تعزيز عدد الاسهم المتداولة الخاصة بها وتعزيزها في ظل البيئة التي تعمل فيها ؟
3. ما هي طبيعة العلاقة والتأثير بين الاداء التشغيلي وعدد الاسهم المتداولة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ؟

اولا-2 : اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث من خلال محاولة الباحثين في تقديم مجموعة من الحلول المقترحة للمشكلات التي تواجه المؤسسات المصرفية وغير المصرفية فيما يتعلق بمتغيرات البحث ، اذ يشكل الاداء التشغيلي احدى التحديات الاساسية التي تعيق تقدم المؤسسات نحو تحقيق اهدافها وضمان استمراريتهـا في العمل ، وقد زادت هذه الاهمية بسبب البيئة الديناميكية التي تعمل في اطارها ، كما تشكل عدد الاسهم المتداولة احد المؤشرات المالية الرئيسة التي من الممكن اعتمادها في تقييم اداء المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ومعرفة درجة نجاحها بالمقارنة مع المنافسين لها ، وبالتالي يسعى الباحثين الى التعرف على درجة اسهام الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي في تعزيز عدد الاسهم المتداولة من خلال مراجعة البيانات الخاصة باداء عينة من المؤسسات العراقية بالاستناد الى التقرير السنوي لسوق الاوراق المالية العراقية لسنة 2017.

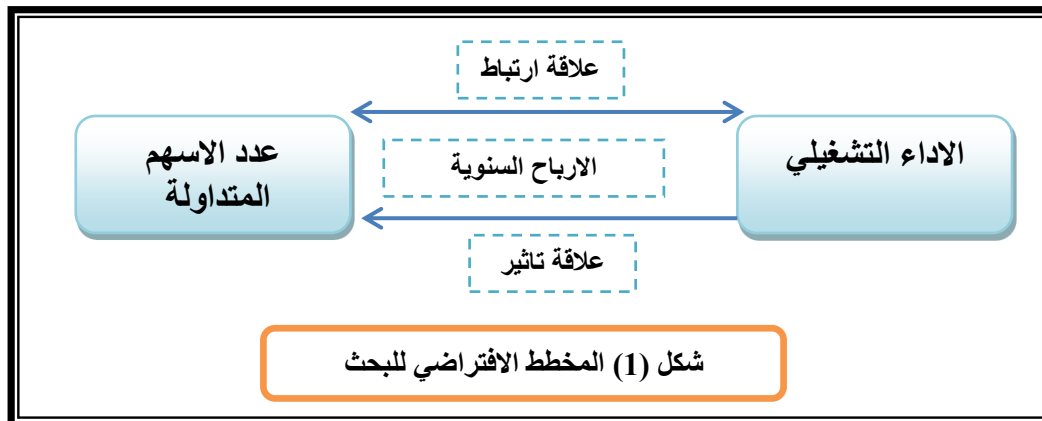
اولا-3 : اهداف البحث

هناك جملة من الاهداف التي يسعى هذا البحث الى تحقيقها والتي من شأنها تعزيز المعرفة في المجال المبحوث ومن ابرزها الاتي:

1. تقديم اضافة متواضعة فيما يتعلق بالمتغيرات المبحوث في مجال ادارة الاعمال بشكل عام والادارة المالية بشكل خاص.
2. محاولة التعرف على واقع الاداء التشغيلي في عينة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية العراقية من خلال البيانات الواقعية الخاصة بها .
3. محاولة التعرف على واقع عدد الاسهم المتداولة المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من خلال البيانات الواقعية الخاصة بها.
4. السعي لتشخيص اثر الاداء التشغيلي واهمية الدور الذي يمكن ان يمارسه في تعزيز عدد الاسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية.
5. الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز مجالات البحوث المستقبلية في ما يخص المتغيرات المبحوثة.

اولا-4 : المخطط الافتراضي للبحث

يوضح المخطط الافتراضي للبحث فكرته الرئيسة المتمثلة بعلاقات الارتباط والتأثير بين المتغير التفسيري (الاداء التشغيلي) والمتغير المستجيب (عدد الاسهم المتداولة) بالاعتماد على الاربـاح السنوية التي تحققها المؤسسة ، والنتيجة المتوقعة من ذلك هي تعزيز المتغير التابع بشكل يتلائم مع المتغيرات البيئية التي تعمل ضمنها المؤسسات المصرفية وغير المصرفية ، وكما يوضحه الشكل (1) :



اولا -5 : فرضية البحث

ينطلق هذا البحث الحالي من فرضيتان رئيسيتان تنص على :

1. **الفرضية الاولى :** تنص على (هناك علاقة ارتباط معنوية من الناحية الاحصائية بين الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعدد اسهمها المتداولة).
2. **الفرضية الثانية :** تنص على (هناك علاقة تاثير معنوية من الناحية الاحصائية بين الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعدد اسهمها المتداولة).

اولا-6 : حدود البحث

يمكن تحديد ابرز حدود البحث بالاتي :

1. **الحدود المكانية** وتتمثل بعدد المصارف والشركات التي تم الحصول على البيانات الخاصة بها من خلال مراجعة الدليل السنوي لسوق الاوراق المالية لعام 2017.
2. **الحدود الزمانية للبحث :** والتي تمثل بتاريخ البيانات عينة البحث والتي امتدت من 2012 لغاية 2015.

ثانياً : بعض الدراسات السابقة : سيتم في هذه الفقرة مناقشة بعض الجهود الفكرية السابقة التي تمكن الباحثين من مراجعتها ، وبالشكل الذي يساعد في بناء البداية الصحيحة لبحثهما ومعرفة أهم الأدوات والمقاييس التي من الممكن اعتمادها في تشخيص واقع واهمية المتغيرات المبحوثة.

1. دراسة (الخفاجي، 2008):

قياس استجابة عدد الاسهم المتداولة لتحركات سعر الصرف: دراسة تطبيقية

قامت الدراسة بفحص تقلبات سعر صرف الدينار العراقي واثره على تقلب عوائد الاسهم نظراً لان تحركات عدد الاسهم المتداولة وبالتالي عوائدها تمثل احد المتغيرات الرئيسية في قياس اثر تقلب اسعار الصرف على قيمة المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، وباستخدام عينة من اسهم (16) مؤسسة مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من 2003 - 2007 وتحليل التقلبات في سعر صرف العملة المحلية والتقلبات في عدد الاسهم المتداولة متمثلة بالعوائد وجدنا ان (17) مشاهدة فقط كانت ترتبط فيها التقلبات بعدد الاسهم المتداولة بعلاقة عكسية مع تقلبات العملة بينما لم تستجب المشاهدات الاخرى لتقلبات العملة بسبب ضعف العلاقة بين المتغيرين.

2. دراسة (حمدان واخرون، 2012):

أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في أداء التشغيلي للمصارف الاردنية: دراسة تحليلية للفترة من 2003 - 2008 م

تهدف هذه الورقة الى دراسة أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات، وكذلك اختبار أثر تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. لتحقيق هذه الأهداف تم تقدير العلاقات باستخدام طريقة المربعات الصغرى والانحدار اللوجستي لبيانات عينة مكونة من خمسة عشر مصرفاً مع استخدام مجموعة اخرى من المقاييس الإحصائية مثل الانحدار المشترك الوصفية ومقاييس اختبار الارتباط الذاتي، والتداخل الخطي، وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لهيكل الملكية في الاستثمار بالبرمجيات، والأجهزة، وأجهزة الصراف الآلي، بينما لم تظهر وجود أثر لهيكل الملكية في خدمة المصرف الناطق، وخدمات مصرف الإنترنت، والفروع الإلكترونية وخدمة الصيرفة عبر الرسائل القصيرة. من جهة اخرى وجدت الدراسة تأثيراً موجباً لمستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في القيمة السوقية المضافة، والعائد على السهم العادي، والعائد على الأصول للمصارف الأردنية، بينما لم يكن له دور في العائد على الاستثمار.

3. دراسة (Paul, 2015):

دراسة الأداء التشغيلي للبنوك التجارية الهندية

تحاول هذه الورقة دراسة الأداء العملي والتشغيلي للمصارف التجارية الهندية اذ يتكون النظام المالي الهندي من أنواع مختلفة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المسؤولة عن تنمية اقتصاد البلد. وتعد المصارف هي المؤسسات المالية الرئيسية والأكثر نشاطا في سوق المال الهندي، اذ تلعب دورا هاما في تعبئة وتخصيص الموارد في الاقتصاد، كما يؤثر أدائها في مستقبل أكبر على نمو الاقتصاد. وان المؤشرات المعتمدة في الدراسة هي الودائع المجمعة التي يتم تعبئتها من قبل المصارف التجارية المجدولة ، والائتمانات والاستثمارات التي يتم إجراؤها من قبل هذه المصارف ، ونسب الودائع الائتمانية ، ونسب الودائع الاستثمارية ، وحصة المصارف التجارية المجدولة في إقراض القطاع ذي الأولوية. كما تغطي هذه الدراسة الأداء العملي للمصارف التجارية بأكملها التي تعمل في البلاد لمدة عشر سنوات. ومن ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو ان للمصارف التجارية الهندية أداء مرضية بشكل كبير والمساهمة في النمو الوطني للبلاد.

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولا : مفهوم الاداء التشغيلي واهميته

هناك جدل وصعوبة واضحة في تحديد الاداء التشغيلي لاهمية الموضوع وتباين وجهات النظر بخصوصه ، اذ بالتركيز على موارد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وكيفية استخدامها بكفاءة وفاعلية عالية ، تم تعريفه بأنه مجموعة المخرجات التي تحاول المنظمة الوصول اليها من خلال الاستخدام الامثل والكفوء لجميع الموارد المتاحة لديها في تنفيذ عملياتها التشغيلية (Hutchison & Purcell , 2002 : 5) ، وتم التأكيد بأن الاداء التشغيلي يركز على اداء العمليات التشغيلية التمويلية اي يتولى مهمة تحديد مسار الاداء المالي للمنظمة وذلك بالتركيز على الانتاجية والكفاءة والربحية (طيفور ، 2011 : 7) ، ومن وجهة نظر تسويقية فقد اشار كل من (Krajewski & Ritzman , 2010 : 341) بان الاداء التشغيلي يسعى لمساعدة المنظمة لزيادة حصتها السوقية وذلك من خلال قيمة ونوعية المنتجات والخدمات التي تعرض في السوق وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية. ومن جانب اخر اكد بعض الباحثين ان الاداء التشغيلي يتكون من ثلاث ابعاد اساسية وهي كل من الانتاجية التي تحدد نسبة المخرجات الى المدخلات و الربحية التي تمثل ما يتحقق من هذه العلاقة و راس المال التشغيلي للمنظمة (ياسين ونايف ، 2012 : 139) . بعد استعراض التعاريف والاطلاع عليها يمكن ان نعرف الاداء التشغيلي بأنه امكانية المنظمة على استخدام الموارد المتوفرة لديها بشكل افضل والذي يمكنها على تحقيق مبتغاها والمتمثل الاهداف والمخرجات ضمن بيئة العمل الديناميكية التي تعمل فيها والتي تساعد على تعزيز اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية .

ويمكن تحديد اهمية الاداء التشغيلي حيث اشارت (سعاد ، 2009 : 286) ان الاداء التشغيلي يساعد في تحديد مسار الادارة العليا وتحديد الوحدات المسؤولة والتي تكون بحاجة الى الاشراف ، والتي ترشق القدرات البشرية في المنظمة ، وذلك من خلال تحديد العناصر الناجحة وتطويرها وتحديد العناصر الغير فعالة التي يمكن الاستغناء عنها ، كذلك يمكن لمؤشرات الاداء التشغيلي تحديد الانحرافات في اداء المستويات التنظيمية المختلفة (Jafari at el , 2009 : 91) و خلاصة ما جاء اعلاه يمكن القول بان الكثير من المنظمات لا تستطيع العمل دون مواجهة عقبات طول فترة تواجدها في السوق وهذا يحفز العاملين في المنظمة بعمل مسح لمعرفة مصادر هذه العقبات وهو ما يهدف اليه التقييم الخاص بالأداء التشغيلي (زايد ، 2003 : 329) ، وقد اهتم اصحاب المصالح في تحقيق مستويات عالية الاداء في المنظمات وهذا يعد ضروريا لزيادة المنافسة ، وذلك باعتباره المرأة التي توضح الجوانب الحالية والمختلفة للمنظمة لذا هو يساعد وبدرجة كبيرة في تمكين المنظمة على الاستمرار والثبات في العمل. وعليه يرى الباحثين بان الاداء التشغيلي يشكل المحرك الاساسي لكافة النجاحات التي يمكن ان تصل اليها المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها البيئة المعاصرة.

ثانياً : مفهوم الاسهم

يمكن تفسير مصطلح الاسهم الى الكثير من المفردات التي تكون في اذهن الافراد , حيث يمكن الاشارة الى الاسهم العادية هي تلك الاسهم التي لا يكون لها اي تفضيلات او مميزات خاصة , سواء في حالة دفع مقسوم الارباح او في حالة التصفية , وتعتبر هي مصالح المالكين في المنظمة , ويمكن توضيحها على انها الهدف الاساسي للمنظمة من خلال تعظيمها في سوق الاوراق المالية (النعمي و الخرشه, 161:2007) ويمكن تعريفها بانها ذلك الجزء الرأسمالي للمنظمة المساهمة ويمكن تحديد قيمة الاسهم عند الاصدار (طنيب وعبيدات, 1997: 163) , وعليه يمكن تعريف الاسهم من قبل الباحثين ولأغراض هذا البحث بانها تعبير عن القيمة السوقية للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي تعتمد في الحصول على الاموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية والارتقاء بمستوى ادائها التشغيلي. ويمكن توضيح مجموعة من قيم الاسهم الخاصة وكما يلي :

1. **القيمة الاسمية :** وهي القيمة التي تسجل حساب راس المال المدفوع في السجلات المحاسبية , ومن جانب المستثمرين ليس لها قيمة اقتصادية.
 2. **القيمة الدفترية :** وهي ما يساهم به اصحاب المنظمة , ويمكن حسابه من خلال قسمة حقوق المساهمين على عدد الاسهم (الشماع, 1992 : 581-582).
 3. **القيمة السوقية :** وهي السعر المتداول في الاسواق المالية ويمكن تحديده من خلال مجموعة من المحددات منها المخاطرة التي قد يتعرض لها والاضاع الاقتصادية وامكانية المنظمة في تحقيق الارباح , فكلما ازدادت الارباح المتحققة في المنظمة , فان سعر سهم المنظمة سوف يزداد وبدوره سوف يرتفع اكثر من القيمة الاسمية (الفريشي, 2006 : 11).
 4. **القيمة الحقيقية :** يكون للاسهم العادية قيمة , وتكون هذه القيمة حقيقة وهي مختلفة عن قيمة الاسواق المالية المحددة , اي ان القيمة الحقيقية تكون غير متشابهة عن قيمة الاسهم ويمكن تفسير عدم التشابه هذا الى الطرق التي تستخدم في تعزيز القيمة (الشديفات, 2001 : 63-64).
- وعليه يتضح للباحثين بان هناك عدد من القيم الرقمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الموقف الخاص بالمؤسسات المالية وغير المالية وبقدر تعلق الامر بأسهمها المتداولة في سوق الاوراق المالية.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في الاداء التشغيلي

يمكن تحديد العوامل المهمة التي يمكن ان تؤثر على الاداء التشغيلي بالاتي : **اولا التوجه الاستراتيجي للإدارة العليا** اذ تشكل الادارة العليا في المنظمات احد اهم المفاتيح الاساسية لتحقيق الاداء التشغيلي لكونها تمتلك القدرة و القوة على الإلهام والتحفيز الموارد البشرية لتغيير المنظمة نحو الأفضل من خلال صياغة الرؤية الواضحة من قبلهم ليكون لها الأثر الواضح في أداء المنظمة وتقوئها على الآخرين (عمران , 2007 : 215-217). **ثانياً المقدرات الجوهرية** التي تتمتع بها المنظمة تمثل احد العوامل المؤثرة في قدرة المنظمة على التكيف مع بيئتها الخارجية وفي حالة امتلاكها المقدرات الجوهرية سوف تتمكن من الحصول على أفضل أداء تشغيلي ممكن (Gibson , 2004 : 194). **ثالثاً الثقافة التنظيمية** اذ توجد علاقة طردية بينها وبين النجاحات المختلفة التي يمكن ان تحقّقها المنظمة في العديد من المجالات المختلفة والتي يتقدمها الاداء التشغيلي , اذ يشكل الانسجام والتوافق بين الخصائص المهمة للمنظمة ومكوناتها المختلفة ان تمارس الدور المهم في تقدم الاداء الخاص بها (اللامي واللازم , 2007 : 102-104). كما يمكن ان تمثل رابعاً **الموارد المادية** التي تعتمد عليها اغلب المنظمات في تنفيذ العمليات التشغيلية والتي تضم كل انواع المدخلات احد مصادر الاداء التشغيلي ذات الأمد الطويل للمنظمة , وبالتالي يتوجب تحديد كيفية استغلال تلك الموارد وتحسين عملها باستمرار , كما ان قدرة المنظمة على امتلاك مثل هذه الموارد يشكل تفوق على المنافسين ايضاً ويؤثر في استدامة الاداء التشغيلي المتميز في اطار البيئة العامة (الحليم , 2005 : 3-4) . **خامساً هيكل الصناعة** يتحدد من خلال المنافسين وذلك بسبب انهم يتقاطعون مع المدخل المعتمد من قبل المنظمة في التفاضل , كذلك تعد دراسة المنظمات التي تتبنى المدخل نفسه (طيفور , 2011 : 7). ومن هنا يؤكد الباحثين بان هناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على الاداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية بعضها يتعلق بالبيئة الداخلية الخاصة بها والبعض الآخر يرتبط بالبيئة الخارجية التي تعمل ضمن حدودها.

رابعاً : العوامل المؤثرة في عدد الاسهم المتداولة

سيتم هنا عرض اهم العوامل المؤثرة في عدد الاسهم المتداولة وكما يلي (القرشي، 2006 : 13 - 15) :

1. مقسوم ارباح السهم الواحد : يعد مقسوم ارباح السهم الواحد المحور المهم لمعظم المستثمرين.
 2. ربحية السهم الواحد : تسعى ادارة المنظمة لتعظيم ربحية السهم الواحد لتمكنها من زيادة مقسوم أرباحها للسهم الواحد.
 3. معدل العائد المطلوب : يطلق على معدل العائد المطلوب تسميات كثيرة منها كلفة راس المال ومعدل الخصم وكلفة الفرصة البديلة.
 4. تركيبة هيكل راس المال : يمكن ان يعرف هيكل راس المال على انه الهيكل الذي يتضمن المصادر الرئيسية لراس المال الدائم في المنظمة.
- وعليه يستنتج الباحثين بان معظم العوامل التي تؤثر على عدد الاسهم المتداولة الخاصة بالمؤسسات المصرفية وغير المصرفية ترتبط بشكل مباشر بالجوانب المالية الخاصة بها وبالتالي فهي تمارس تاثير اكبر مقارنة بالمتغيرات الاخرى.

خامساً : مؤشرات الاداء التشغيلي

هناك العديد من المؤشرات التي من يمكن اعتمادها لقياس الاداء التشغيلي للمنظمة والتي من الممكن تحديد ابرزها بالاتي:

1. المؤشرات الخاصة بالجودة : ان تقديم المنتجات والخدمات التي تمتلك مستويات عالية من الجودة يشكل احد اهم الاهداف التي تسعى لها المنظمات من اجل كسب الزبون وتعزيز رضاه للمحافظة على الميزة التنافسية بالمقارنة مع المنافسين للمنظمة في ظل البيئة الديناميكية التي تعمل ضمنها (لازم واللامي، 2007 : 13) . .
 2. المؤشرات المالية : تشكل المؤشرات المالية اهم المؤشرات المعتمدة في قياس الاداء التشغيلي ، وتوجد مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها مثل معدل العائد على المبيعات ومعدل الارباح والعائد على الاستثمار وغيرها (الصفار ومجد ، 2008 : 11-12) .
 3. المؤشرات الاداء والانتاجية : هي المؤشرات التي تعكس اداء المنظمات في تنفيذ العمليات التشغيلية المختلفة في ضوء معايير الجودة والكلفة والمرونة والتسليم والابداع والابتكار والتي تشكل الركائز التنافسية المهمة للوصول الى الاداء الافضل (Krajewski & Ritzman, 2010 : 11) .
 4. المؤشرات الفاعلية و الكفاءة : تعد مؤشرات الفاعلية والكفاءة احد اهم المؤشرات والتي تعتمد المنظمة لقياس ادائها التشغيلي ، والتي يمكن ان يعكس ادائها و بشكل مباشر في تحقيق الاهداف من خلال استثمارها الامثل للموارد المتاحة (Kaplan & Atkinson , 2009 : 739)
 5. المؤشرات التكلفة : يقصد بها قدرة المنظمة على استخدام الموارد المتاحة لديها باقل كلفة ممكنة للوصول الى حجم الانتاج الامثل مع الاحتفاظ بمستويات عالية من الجودة .
- وعليه فان هناك مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي يمكن الاعتماد عليها من قبل المهتمين في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في تقييم الاداء التشغيلي الخاص بهم من اجل تحديد نقاط القوى والضعف ومن ثم وضع مجموعة من الآليات التي من شأنها الارتقاء بالأولى وتعزيز الثانية وبأفضل كفاءة وفاعلية ممكنة .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

سيتم في هذا المبحث التعرف على واقع الاداء التشغيلي في بعض المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بالاستناد الى البيانات الصادرة من سوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 ، وبالشكل الذي يساعد الباحثين على اختبار الفرضية الرئيسة التي انطلق منها البحث وكما في الفقرات الاتية :

اولا : المصرف التجاري العراقي : تأسس المصرف التجاري العراقي، الذي يعتبر أحد أول بنوك القطاع الخاص التي تأسست في العراق، في عام 1992 وبرأس مال قدره 250 مليار دينار عراقي. وشهدت أعمال المصرف التجاري العراقي تطورات هائلة بعد افتتاحه لشبكة من الفروع في جميع أنحاء العاصمة والمناطق المجاورة لها، وتم ادراج أسهمه بشكل رسمي في بورصة العراق للأوراق المالية في العام 2004.

جدول (1) نتائج التحليل الخاصة بالمصرف التجاري العراقي

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	12254710641	15556552471	9726158332	19152152751
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.93	1.75	1.06	2.64
الاستثمارات	127962889280	112852275410	280262998377	231149923325
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	9.68	12.71	30.42	31.91
مجموع الموجودات الثابتة	1803531412	1597981053	1425674144	950228217
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.14	0.18	0.13	0.15
صافي ربح السنة (العائد)	13216647101	8877001724	9214618386	7244863700

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2017 .

يتبين من خلال الجدول (1) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (14%) لعام 2012 في حين ارتفعت الى 18% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 93% لعام 2012 وارتفعت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 175% وعندما انخفضت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 13% انخفضت كذلك الاسهم المتداولة الى 106% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية للمصرف التجاري العراقي اذ بلغت 968% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (12254710641) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 319% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (19152152751) لنفس العام .

ثانياً : مصرف بغداد : تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي في عام 1992 وقد تنوعت محافظته الخدماتية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع ، وفي عام 2005 لمصرف بغداد عام التحوّل فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً قدرها 49% من رأس مال المصرف.

جدول (2) نتائج التحليل الخاصة بمصرف بغداد

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	15183388181	27151560477	31126797445	23117719610
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.60	0.85	1.12	4.04
الاستثمارات	239128048000	410177510000	455021749000	258837884000
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	9.53	12.79	16.38	45.28
مجموع الموجودات الثابتة	43247149000	56810833000	57417617000	56344221000
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	1.72	1.77	2.07	9.86
صافي ربح السنة (العائد)	25099377000	32066680000	27780658000	5716622000

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2017 .

نلاحظ من خلال الجدول (2) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (172%) لعام 2012 في حين ارتفعت الى 177% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 60% لعام 2012 وارتفعت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 85% وعندما ارتفعت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 207% ارتفعت كذلك الاسهم المتداولة الى 112% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية لمصرف بغداد اذ بلغت 953% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (15183388181) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 4528% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (23117719610) لنفس العام .

ثالثا : المصرف العراقي الاسلامي : تأسس المصرف العراقي الاسلامي للإستثمار و التنمية في 19 ديسمبر 1992، تم رفع رأس المال ليصبح (250) مليار دينار عراقي. و بدأ مزاولة نشاطه بكامل صلاحياته من قبل البنك المركزي العراقي يوم 23 فبراير 1993 ، وللمصرف 17 فرع في العراقي.

جدول (3) نتائج التحليل الخاصة بالمصرف العراقي الاسلامي

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	26387768896	136850048252	78660711577	56772766384
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	1.18	4.94	11.86	7.02
الاستثمارات	29537482000	42133278000	38740727000	44515300000
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	1.32	1.52	5.84	5.51
مجموع الموجودات الثابتة	17183606000	16406638000	18681765000	21301812000
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.77	0.59	2.82	2.64
صافي ربح السنة (العائد)	22453174000	27710242000	6630156000	8082266000

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 .

يتضح من خلال الجدول (3) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (77%) لعام 2012 في حين انخفضت الى 59% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 118% لعام 2012 وارتفعت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 494% وعندما ارتفعت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 282% ارتفعت كذلك الاسهم المتداولة الى 1186% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية للمصرف العراقي الاسلامي اذ بلغت 132% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (26387768896) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 551% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (56772766384) لنفس العام .

رابعا: مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار : تاسس مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار في عام 1993 بعد ان حصل على شهادة التأسيس من وزارة التجارة/ دائرة مسجل الشركات واجازة الصيرفة من البنك المركزي العراقي. وبأشر اعماله المصرفية بتاريخ 1994/5/8 براس مال مقداره 400 مليون دينار. واما الان فان راس مال المصرف المسجل والمدفوع فعلا 250 مليار مرتفعاً ب 625 ضعفا عما كان عليه عند التأسيس.

جدول (4) نتائج التحليل الخاصة بمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	36949488699	94826870026	25780652895	20342568379
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	1.52	4.54	7.15	3.75
الاستثمارات	43487581000	19065496297	26859775228	42573025969
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	1.79	0.91	7.45	7.85
مجموع الموجودات الثابتة	72277500886	87462398884	93835181431	97032227490
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	2.98	4.19	26.02	17.90
صافي ربح السنة (العائد)	24282285942	20875713678	3605722835	5420512717

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 .

نلاحظ من خلال الجدول (4) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (298%) لعام 2012 في حين ارتفعت الى 419% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 152% لعام 2012 وارتفعت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 454% وعندما ارتفعت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 2602% ارتفعت كذلك الاسهم المتداولة الى 715% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار اذ بلغت 179% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (36949488699) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 785% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (20342568379) لنفس العام .

خامسا : شركة الامين للتأمين : تأسست الشركة في 10/14 / 1959 استنادا إلى قانون الشركات التجارية رقم (31) لسنة 1957 في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين، في عام 1964 تم تأميمها بموجب قرارات تأميم الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ، في عام 1988 صدر القرار رقم (392) الخاص بالغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين وبأشرت بالاكتتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري . البضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي، في عام 1997 صدر قانون الشركات العامة الذي فتح للشركة أبواباً واسعة من أجل المنافسة والتطوير، كما صدر في عام 2005 القانون رقم (10) الخاص بتنظيم أعمال التأمين والذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة.

جدول (5) نتائج التحليل الخاصة بشركة الامين للتأمين

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	376202395	179928166	980386975	810172662
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	1.40	0.27	2.31	2.48
الاستثمارات	169754666	182895443	539655183	539655183
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	0.63	0.28	1.27	1.66
مجموع الموجودات الثابتة	189718068	196727245	548550785	543633185
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.71	0.30	1.29	1.67
صافي ربح السنة (العائد)	268248668	655697723	424953012	326040231

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 .

يتبين من خلال الجدول (5) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (71%) لعام 2012 في حين انخفضت الى 30% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 140% لعام 2012 وانخفضت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 27% وعندما ارتفعت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 129% ارتفعت كذلك الاسهم المتداولة الى 231% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية للمصرف التجاري العراقي اذ بلغت 63% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (376202395) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 166% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (810172662) لنفس العام .

سادسا : شركة دار السلام للتأمين : تاسست شركة دار السلام في يونيو 2000 كأول شركة تأمين خاصة في العراق وقد منحت الترخيص لتعمل في كافة أعمال التأمين. الشركة مدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية.

جدول (6) نتائج التحليل الخاصة بشركة دار السلام للتأمين

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	119733082	118652650	28747852	108432607
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.47	0.39	0.09	0.49
الاستثمارات	3740066168	4257649644	4937126560	5066499374
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	14.79	13.88	14.85	22.79
مجموع الموجودات الثابتة	18962551	21500175	24598953	18771180
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.08	0.07	0.07	0.08
صافي ربح السنة (العائد)	252829632	306826970	332450536	222343964

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للأوراق المالية لعام 2017 .

يتضح من خلال الجدول (6) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (8%) لعام 2012 في حين انخفضت الى 7% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 47% لعام 2012 وانخفضت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 39% وعندما ازدادت قيمة الموجودات لعام 2015 اذ بلغت 8% ازدادت كذلك الاسهم المتداولة الى 49% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية لشركة دار السلام للتأمين اذ بلغت 1479% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (119733082) وعندما ارتفعت هذه النسبة الى 2279% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (108432607) لنفس العام .

سابعاً : شركة الخليج للتأمين : شركة عراقية (مساهمة خاصة) برأس مال مدفوع بالكامل قدره (2) مليار دينار عراقي وهي بصدد زيادة رأس المال الى (5) مليار دينار عراقي . ان اسهم الشركة مودعة لدى مركز الایداع العراقي وهي متداولة في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (7) نتائج التحليل الخاصة بشركة الخليج للتأمين

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	691968260	511790450	72856261	400891716
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	36.55	16.45	-0.31	6.83
الاستثمارات	810041270	831534204	864867537	698888950
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	42.79	26.73	-3.67	11.91
مجموع الموجودات الثابتة	25720264	21852211	17481769	10321066
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	1.36	0.70	-0.07	0.18
صافي ربح السنة (العائد)	18929789	31105740	-235396306	58690351

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 .

نلاحظ من خلال الجدول (7) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (136%) لعام 2012 في حين انخفضت الى 70% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 3655% لعام 2012 وانخفضت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 1645% وعندما انخفضت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 7- % انخفضت كذلك الاسهم المتداولة الى 367- % وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية لشركة الخليج للتأمين اذ بلغت 4279% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (691968260) وعندما انخفضت هذه النسبة الى 1191% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (400891716) لنفس العام.

ثامنا : شركة المعمورة للاستثمارات العقارية : تأسست شركة المعمورة للاستثمارات العقارية (مساهمة خاصة) بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش.4995 بتاريخ 1993/1/19 برأسمال قدره (75) مليون دينار عراقي.

جدول (8) نتائج التحليل الخاصة بشركة المعمورة للاستثمارات العقارية

الفقرات	2012	2013	2014	2015
عدد الاسهم المتداولة	3186911233	4588086950	2522765467	2484734648
نسبة عدد الاسهم المتداولة الى صافي ربح السنة (العائد)	7.60	20.59	2.66	6.62
الاستثمارات	678840787	605661066	455802171	455802171
نسبة الاستثمارات الى صافي ربح السنة (العائد)	1.62	2.72	0.48	1.21
مجموع الموجودات الثابتة	78004305	86276927	97645475	85022149
نسبة مجموع الموجودات الثابتة الى صافي ربح السنة (العائد)	0.19	0.39	0.10	0.23
صافي ربح السنة (العائد)	419116936	222859187	949927426	375261933

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى البيانات المنشورة في التقرير النصف سنوي لسوق العراق للاوراق المالية لعام 2017 .

يتبين من خلال الجدول (8) بان نسبة الموجودات الثابتة الى الارباح بلغت (19%) لعام 2012 في حين ارتفعت الى 39% في عام 2013 هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نلاحظ بان نسبة عدد الاسهم المتداولة الى الارباح كانت 760% لعام 2012 وارتفعت كذلك في عام 2013 اذ بلغت 2059% وعندما انخفضت قيمة الموجودات لعام 2014 اذ بلغت 10% انخفضت كذلك الاسهم المتداولة الى 266% وهذا يؤكد بان الاداء التشغيلي يؤثر وبشكل على حركة او تداول الاسهم الخاصة بالشركة وما يؤكد هذه النتائج هي نسبة الاستثمارات الكلية لشركة المعمورة للاستثمارات العقارية اذ بلغت 162% عام 2012 عندما كان عدد الاسهم (3186911233) وعندما انخفضت هذه النسبة الى 121% في عام 2015 ازداد عدد الاسهم المتداولة الى (2484734648) لنفس العام.

ومن خلال الاطلاع على النتائج السابقة تبين بان الاداء التشغيلي ومن خلال مؤشرات الخاصة بالموجودات والاستثمارات تؤثر على الاسهم المتداولة للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية ، وبالتالي فان هذه النتائج تسمح بقبول الفرضيتان التي انطلق منها البحث الحالي والتي تنص على:

1. **الفرضية الاولى :** تنص على (هناك علاقة ارتباط معنوية من الناحية الاحصائية بين الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعدد اسهمها المتداولة).
2. **الفرضية الثانية :** تنص على (هناك علاقة تأثير معنوية من الناحية الاحصائية بين الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعدد اسهمها المتداولة).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

خصصت هذه الفقرة لتقديم بعض الاستنتاجات التي توصلوا اليها الباحثين بالاستناد الى نتائج التحليل وكما ياتي :

1. للاداء التشغيلي دور مهم في زيادة او انخفاض عدد الاسهم المتداولة في سوق الاوراق المالية
2. تسعى الادارة العليا في المؤسسات المبحوثة الى دعم معرفة وفهم زبائنهم باهمية الخدمات التي تقدمها من خلال مجموعة من الانشطة التي تنفذها وبالشكل خاص الالكتروني منها .
3. تسهم الانشطة والمهام المتنوعة للمؤسسات المبحوثة في تعزيز حصصها السوقية والتي يمكن لمسها من خلال عدد الاسهم المتداولة .
4. هناك التزام واضح من قبل العاملين في المؤسسات اتجاه تقديم الخدمات ذات الجودة العالية للزبائن .
5. هناك اهتمام واضح من قبل المؤسسات المبحوثة في تعزيز معرفة العاملين لديه حول اهمية الخدمات التي تقدمها القطاعات المصرفية لدورها المهم في تعزيز خدمة الزبون.
6. اكدت نتائج التحليل بان المؤسسات المبحوثة تعمل على زيادة حصصها السوقية على الرغم من الزيادة الواضحة في اعداد المصارف.

ثانياً : التوصيات

يحاول الباحثين في هذه الفقرة تقديم مجموعة من الاليات التي من شأنها تعزيز المعرفة في المجال المبحوث والارتقاء بمستوى اداء المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وبقدر تعلق الامر بالمجال المبحوث وكما في النقاط الاتية :

1. ضرورة قيام الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بدراسة اهم الاجراءات والتقنيات التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي وتحديد الاسباب التي تقف وراء تراجعها وبالتالي تطوير الوسائل اللازمة لمعالجتها.
2. من الضروري قيام الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بتشخيص اهم المجالات التي يتوجب التركيز عليها لضمان زيادة عدد اسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية.

3. يتوجب على الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية تعزيز المعرفة والوعي باهمية الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي لدى العاملين لديها بالشكل الذي يساعد على تعزيز الفهم وتعميق المهارة اللازمة لبذل اقصى الجهود في تنفيذ المهام والوظائف الموكلة اليهم.
4. ينبغي على الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية تنفيذ مجموعة من المؤتمرات والندوات العلمية لكل مواردها البشرية وحملة الاسهم بهدف تعزيز الدعم الكافي لنجاح عملياتها المختلفة.
5. يتوجب على الادارة في المؤسسات المصرفية وغير المصرفية اعداد برامجها التسويقية لتسويق اسهمها مع الاخذ بنظر الاعتبار كافة الظروف التنافسية التي من الممكن ان تؤثر على هذه الاسعار من قبل اسهم المؤسسات المنافسة لها.
6. من الضرورة تخصيص ميزانيات كافية لدعم كافة برامج التدريب والتطوير مع الاشارة الى ضرورة الاستعانة بالمختصين في مجال تعزيز الاداء التشغيلي بغية الارتقاء بمستويات الاسعار الخاصة بأسهمها .
7. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنجاحات التي حققتها في مجال الارتقاء بمستويات الاداء التشغيلي وعدد الاسهم المتداولة من خلال تأسيس حلقات اتصال مع المؤسسات الأكاديمية العالمية والعربية على حد سواء.

المصادر :

1. حمدان، علاّم محمد وعناسوة، محمد سلامة والعتيبي، محمود حسني (2012) "أثر هيكل الملكية في مستوى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأداء التشغيلي للمصارف الاردنية: دراسة تحليلية للفترة من 2003 – 2008 م"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ص 381 - 416 .
2. الحليم، نادية راضي عبد (2005) دمج مؤشرات الاداء البيئي في بطاقة الاداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الاعمال في التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 21 – العدد 2.
3. الخفاجي، علي جبران عبد علي (2008) "قياس استجابة عدد الاسهم المتداولة لتحركات سعر الصرف: دراسة تطبيقية"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
4. رفاعي، ممدوح عبد العزيز (2006) إعادة هندسة العمليات، كلية التجارة جامعة عين شمس، بحث منشور على الموقع www.dr-mamdouhrefaiy.com
5. زايد، عادل محمد (2003) ادارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الانترنت .
6. سعاد، شكري معمر (2009) دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المنظمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد بوقرة بومرد.
7. الشديفات، خلدون ابراهيم (2001) الادارة المالية والتحليل، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان.
8. الشماع، خليل محمد حسن (1992) الادارة المالية، الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد .
9. عبد الله، بهجة عثمان فضل السيد و ابراهيم، صديق بلل (2015) الدور الوسيط لنظم ادارة الجودة الشاملة في تحسين العلاقة بين جودة الخدمة والاداء التشغيلي في المؤسسات الخدمية، مجلة ادارة الجودة الشاملة، المجلد 16، العدد 1.
10. عمران، كامل محمد (2007) تقويم اداء العاملين في شركة الصناعات الالكترونية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد الاول .
11. الصفار، احمد عبد اسماعيل ومحمد، ماجدة عبد اللطيف (2008) اثر تطبيق فلسفة ادارة الجودة الشاملة وفق منظور الزبون الداخلي والخارجي على الاداء التشغيلي للمنظمات التصنيعية، مجلة الادارة والاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، العدد 73.
12. طيفور، محمد سميح محمد (2011) العلاقة بين الانفاق الراسمالي والاداء المالي والتشغيلي في شركات صناعة الادوية الاردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط .
13. طنيب، محمد شفيق حسين و عبيدات، محمد ابراهيم (1997)، اساسيات الادارة المالية (في القطاع الخاص)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
14. القرشي، فتحية مزهر عبد الرضا (2006) اشكال التمويل طويل الاجل وكفاءة السوق المالية دراسة تطبيقية في سوق العراق للاسواق المالية رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .

15. اللامي ، غسان قاسم داود ولازم ، يسرا ياسين (2007) تأثير مخرجات العاملين في الاداء التشغيلي ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، العدد 24 .
16. النعيمي ،عدنان تايه و الخرشه ، ياسين كاسب (2007)، اساسيات في الادارة المالية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان.
17. ياسين ، مريم حامد ونايف ، اسعد كاظم (2012) اثر استخدام تقنية Six Sigma في تحسين الاداء التشغيلي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 10 ، العدد 4 .
18. Angelovska, Julijana (2016) "Large share price movements , reasons and market reaction ", Management, Vol. 21, pp. 1-17.
19. Paul, Pinku (2015) " A Study on Operational Performance of Indian Commercial Banks", International Journal of Computational Engineering & Management, Vol. 18 Issue 4
20. Jafari , Mostafa &Bourouni , Atieh &Amiri , Roozbeh Hesam (2009) A New Framework for Selection of the Best Performance Appraisal Method , European Journal of Social Sciences – Volume 7, Number 3.
21. Gibson, Charles H. (2004). Financial Reporting & Analysis: Using Financial Accounting Information, 9E, Ohio: Thomson South-
22. Krajewski, L.; Ritzman, L. (2002) Operations Management: Strategy and Analysis,Prentice-Hall, Upper Saddle, River, NJ.,.
23. Hutchison,S.,Kinney,N.&Purcell,J.,(2002),:”Bringing policies to life:discretionary behavior and the impact on business performance,”paper presented at the Bath conference, University of bath school of management, 10-11 Aprill.
24. Kaplan, R. & Norton, b, (1992) The balanced scorecard measures that drive performance "Harvard Business Riview, , Vol: 70, No. 1 , p. 71.